«أنصار الشريعة» تنظيم واحد في كل من ليبيا وتونس

■ تونس / متابعات :

قال الخبير التونسي في شؤون الجماعات الإسلامية، هادي يحمد إن «العلاقات بين جماعة أنصار الشريعة الليبية وأنصار الشريعة بتونس تتجاوز مجرد التشابه في الأسماء والتقاطع في الأفكار الجهادية إلى التنسيق العملياتي والدعم المالي واللوجيستي».

وأضف يحمد «إن الجماعتين اللتين تتقاسمان ذات التوجهات السلفية الجهادية، قد تأسستا في فترة زمنية واحدة سنة 2011، وتحديداً بعد سقوط نظامي زين العابدين بن علي في تونس ومعمر القذافي في ليبيا على يد رموز التيار الجهادي في البلدين، واعتمدت ذات السياسة في تونس وليبيا من خلال تشكيل أجنحة دعوية وخيرية وجناح عسكري يتقيد بالعقيدة الجهادية لتنظيم القاعدة، من خلال تكفير الحكام وعدم الاعتراف باللعبة الديمقراطية، والدعوة إلى إقامة الدولة الإسلامية وتطبيق الشريعة، والاستفادة بشكل موازٍ من غياب قوة الردع لدى الدولة، كما استّفادت من السياق السياسي الجديد في المنطقة بعد موجة الربيع العربي وإضعاف السلطة المركزية للدول التي اجتاحها».

وأكد هادي وجود «علاقات وطيدة بين أنصار الشريعة في ليبيا وأنصار الشريعة بتونس من خلال الدعم المالي واللوجيستي الذي تقدمه الجماعة الليبية لنظيرتها في تونس، وذلك ما كشفت عنه العشرات من كميات الأسلحة المحجوزة منذ العام الماضي وحتى اليوم، والتي أكدت تحريات الداخلية التونسية أنها كانت قادمة من ليبيا لفائدة جماعة أنصار الشريعة بتونس، كما أن السلاح الذي تم به اغتيال المعارضين شكري بلعيد ومحمد البراهمي مصدره ليبيا بحسب التقرير الباليستي للداخلية التونسية».

ويضيف يحمد: «كما قدمت الجماعة الليبية لنظيرتها التونسية خدمات التخفي والحماية لفائدة العناصر القيادية الفارة من تونس منذ انطلاق المواجهة مع السلطات التونسية منتصف العام الحالي، وعلى رأسهم أمير الجماعة سيف الله بن حسين، المعروف بأبي عياض، والمجموعة المتورطة في اغتيال بلعيد والبراهمي، كما ساهم الليبيون في تدريب نظرائهم من تونس في معسكرات خاصة شرق ليبيا».

يشار إلى أن وزير الداخلية التونسي، لطفي بن جدو، قد كشف في شهر سبتمبر الماضي، عن تواجد زعيم جماعة أنصار الشريعة في ليبيا، مشيراً إلى أن «جميع التقارير الأمنية التي وردت إلى وزارة الداخلية تؤكد ذلك، مرجحاً هروب المشاركين في اغتيال المعارض اليساري شكري بلعيد في فبراير الماضي إلى ليبيا»، كما يتردد أن زعيم التنظيم أبو عياض موجود في ليبيا.

وقال الخبير هادي يحمد إن «جماعات أنصار الشريعة التي ظهرت في أكثر من بلد عربي، خاصة بلدان الربيع العربي، هي تعبير تنظيمي جديد لأفكار ومنهاج القاعدة، فقد كان ظهورها في فترة واحدة في تونس واليمن وليبيا والمغرب معتمدة على نفس عقيدة القاعدة، ولكن بفارق جديد هو العمل الدعوي والاجتماعي العلني بهدف كسب حاضنة شعبية مستفيدة من هامش الحرية الكبير الذي وفرته التغيرات السياسية الجديدة في المنطقة العربية منذ سنة 2011، كما استفادت من ضعف سلطة الدولة المركزية في دول الربيع العربي كما هو الحال في تونس واليمن خاصة ليبيا».

وأضاف يحمد «إن هذه الجماعات لا تشترك فقط في الاسم والعقيدة بل حتى في طرق تنظيم العمل والمراوحة بين التنظيم العلني ذي الوجه المشرق والعمل الخيري والعمل السري الحامل للعقيدة الجهادية، والذي أدى إلى التعجيل بالمواجهة معها في تونس، واليوم في ليبيا، بينما نجح المغرب في القضاء على التنظيم في مرحلته الجنينية منذ منتصف العام 2012 لاختلاف السياق وقوة سلطة الدولة المركزية هناك».

■ تغلغل أنصار الشريعة بتونس

شبكة يقودها بريطاني أرسلت مئات الإرهابيين للقتال في سوريا

■ أنجم تشودري

■ لندن / متابعات :

اتهم تقرير جديد صدر أمس الأول شبكة من الجماعات يقودها السلفي التكفيري البريطاني أنجم تشودري، بإرسال المئات من الشباب للقتال في سوريا إلى جانب تنظيم «القاعدة».

وقال تقرير منظمة (الأمل لا الكراهية) في لندن، والذي نشرته صحيفة (اندبندنت)، إن شبكة تشودري أصبحت «أكبر بوابة للإرهاب في تاريخ بريطانيا الحديث، وسهلت وشجعت ما يصل إلى 80 شابا متطرفا من المملكة المتحدة وما يتراوح بين 250 و300 شاب من مختلف أنحاء أوروبا، على الإنضمام إلى الجماعات المسلحة المرتبطة بتنظيم القاعدة التي تقاتل ضد النظام السوري».

واضاف أن 70 شخصا على الأقل مرتبطين بحركة «المهاجرون» التي أسسها في بريطانيا السلفي التكفيري السوري المولد، عمر بكري محمد، وحظرتها السلطات البريطانية، ومن المنظمات التي خلفتها، أدينوا بجرائم على صلة بالإرهاب في المملكة المتحدة أو الخارج خلال السنوات الماضية.

ويعيش بكري في لبنان ويحمل جنسية هذا البلد بعد أن ذهب إلى هناك ورفضت السلطات البريطانية السماح له بالعودة إلى المملكة المتحدة، وتولى تشودري بعدها قيادة «المهاجرون» قبل حظرها.

وقال التقرير إن أنصار تشودري موجودون في سوريا، وهناك شائعات في العالم الإسلامي بأن عددهم يتراوح بين 50 و80 شخصا سافروا إلى هناك من مدن بريطانية من بينها لندن، وبيرمنغهام، وستوك أون ترينت.

واضاف أن فرنسا استأثرت بأكبر عدد من المتطرفين الذين سافروا للقتال في سوريا وبلغ عددهم 400 متطرف، تلتها بريطانيا بـ 350، ثم بلجيكا 200، وألمانيا 200، وكوسوفو 150 متطرفا.

واشار التقرير الى أن تشودري يمتلك شبكة دولية من المنظمات التابعة له والمنظمات الشريكة تستخدم في الكثير من الأحيان اسم «الشريعة لأجل..» تلحقها باسم البلد الذي تنشط فيه، مثل «الشريعة لأجل باكستان»، ووصفت بأنها شبكة الشريعة العالمية.

وابلغ متحدث باسم وزارة الداخلية البريطانية الصحيفة «نحن لا نعلق على المسائل الأمنية والإجراءات التي يمكن أن نتخذها ضد الأفراد والمنظمات، لكننا نكافح المتطرفين على جميع المستويات ونقوم حاليا بدراسة اتخاذ تدابير جديدة ضدهم».

إعلان العصيان المدني في بنغازي على خلفية اشتباكات دامية

■ طرابلس / بنغازي / متابعات :

دعا المجلس المحلي لمدينة بنغازي الليبية إلى العصيان المدني على خلفية الأحداث الدامية التي شهدتها المدينة وأسفرت عن سقوط عشرات القتلى والجرحى.

وقال المجلس في بيان تلاه رئيسه محمود بورزيزة، ليل الاثنين الثلاثاء: "إن المجلس المحلي في بنغازي يدعو إلى العصيان المدني في المدينة بدءاً من صباح (أمس) الثلاثاء".

وأضاف: "نعلن الحداد لمدة ثلاثة أيام على أرواح ضحايا أحداث بنغازي ونطلب من أعضاء المؤتمر الوطني العام الممثلين لبنغازي العودة إلى بنغازي فوراً".

وكانت الحكومة الليبية قد طالبت أهالي بنغازي بالتزام الهدوء حتى ضبط الوضع الأمني، مؤكدة أن ما حدث في المدينة من اشتباكات يعكس ضرورة إخراج المجموعات المسلحة منها وتسليم دفة الأمن للحكومة.

وأعلن الجيش الليبي النفير العام في بنغازي لمواجهة جماعة "أنصار الشريعة" بعد اشتباكات أوقعت 14 قتيلاً الأقل وأكثر من 50 جريحاً.

وفي بيان، طلبت الحكومة من كافة أهالي بنغازي ضرورة التزام الهدوء "حتى تتمكن السلطات الأمنية من ضبط الموقف الأمني من خلال الغرفة الأمنية والقوات الخاصة وقوات الأمن والتعاون الكامل معها". وهذه المواجهات هي الأولى من نوعها بين جماعة إسلامية والجيش.

وتستمر مساعي التهدئة التي يجريها عدد من مشايخ واعيان وحكماء مدينة بنغازي لاستمرار توقف إطلاق النار بين الطرفين.

وتواجه الحكومة الليبية الانتقالية صعوبات في إنشاء قوات جيش وشرطة وتستعين بانتظام بالثوار السابقين الذين حاربوا النظام السابق لفرض الأمن. لكن السلطة المركزية لم تعد تسيطر على هذه المجموعات التي تفرض القانون في البلاد.

وتأتي أعمال العنف في بنغازي فيما اتخذت السلطات الليبية خطوات لإخراج الجماعات المسلحة من طرابلس بسبب الاستياء الشعبي في العاصمة.

■ الجنود الليبيون يسعون إلى بسط الأمن في بنغازي

الرئيس الأفغاني يحدد شروطًا لتوقيع الاتفاق الأمني مع أمريكا

■ كابل / وكالات :

حدد الرئيس الأفغاني حامد كرزاي شروطا لتوقيع الاتفاقية الأمنية مع واشنطن، والتي يصر على إرجائها رغم نفاد صبر الأخيرة، في حين حذرت مستشارة الأمن القومي الأميركي سوزان رايس من أن تأجيل التوقيع يهدد الخطط الرامية لاستمرار الوجود الأميركي بأفغانستان.

وقال مجلس الأمن القومي في البيت الأبيض إن رايس -التي تقوم بزيارة لأفغانستان مقررة منذ وقت طويل وتستمر لبضعة أيام- التقت الرئيس الأفغاني الاثنين في كابل بناء على طلب الأخير.

وخلال اللقاء عرض كرزاي لرايس الضمانات التي يأمل في الحصول عليها من الولايات المتحدة قبل توقيع الاتفاقية الأمنية الثنائية التي يخوض البلدان مفاوضات بشأنها منذ أشهر.

وتسمح هذه الاتفاقية لعدد من القوات الأميركية بالبقاء في أفغانستان بعد انسحاب معظم قوات الحلف الأطلسي وعددها 75 ألف جندي من البلد المضطرب بنهاية 2014.

وأبلغ الرئيس الأفغاني رايس أن «انتهاء العمليات العسكرية للقوات الأجنبية في الديار الأفغانية وبدء عملية سلام (مع طالبان) وإجراء انتخابات شفافة هي شروط» مسبقة لتوقيع الاتفاقية، بحسب الرئاسة الأفغانية.

وحتى الآن لم تسفر محاولات إجراء مفاوضات سلام مع حركة طالبان، التي شاركت فيها الولايات المتحدة، عن أي نتيجة.

وأورد بيان للإدارة الأميركية في واشنطن أن رايس حذرت كرزاي من أن تأخير توقيع الاتفاقية ليس أمرا «حيويا».

وكررت رايس أنه «إذا لم يتم التوقيع سريعا فإن الولايات المتحدة لن يكون أمامها من خيار سوى أن تبدأ بالتفكير في سيناريو لما بعد العام 2014 ليس فيه وجود للقوات الأميركية في أفغانستان».

وفي افتتاحه لقاء مجلس اللويا جيرغا في كابل، أثار كرزاي غضب واشنطن عندما قال إنه يرغب في تأجيل التوقيع على الاتفاقية إلى ما بعد إجراء الانتخابات الرئاسية بنجاح في أبريل المقبل. ويوم الأحد وافق المجلس على الاتفاق داعيا كرزاي من دون جدوى إلى إعادة النظر في قراره بشأن موعد التوقيع.

وبحسب البيت الأبيض فقد أوضحت رايس للرئيس الأفغاني أن «الولايات المتحدة ترحب بمصادقة الأكثرية الساحقة، من أعضاء اللويا جيرغا على المعاهدة الأمنية، مؤكدة استعداد واشنطن «للتوقيع عليها في الأيام المقبلة».

وعلقت واشنطن على مماطلة الرئيس الأفغاني مؤكدة أن هذه المناورات تهدد الاستعدادات الضرورية لإبقاء الجنود الأميركيين في أفغانستان.

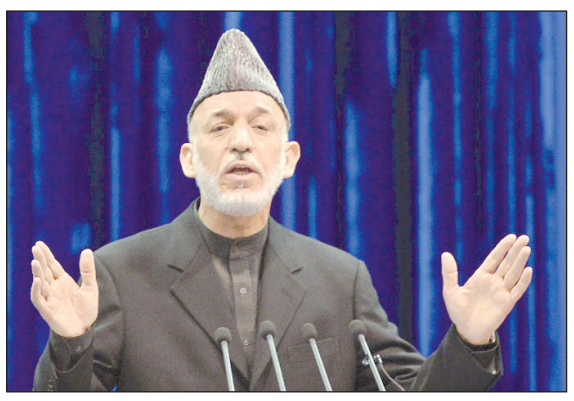
■ الرئيس الأفغاني حامد كرزاي

مصر تتغلب على تركيا بالشطرنج الدبلوماسي

نشرت صحيفة «حريت ديلي نيوز» التركية تقريرًا عن العلاقات المتوترة مع مصر وحول موقف رئيس الوزراء التركي «رجب طيب أردوغان» المعادي للحكومة المصرية المؤقتة الذي انتهى برد فعل قاهري أسفر عن خفض العلاقات الدبلوماسية بين الجانبين وطرد السفير التركي لدى مصر.

وقالت الصحيفة أن رئيس الحكومة التركية «أردوغان» يتمتع بإعجاب شعبي كبير من دعمه الراسخ لجماعة الإخوان المسلمين بمصر، وتصريحاته الصارخه تجاه ما يحدث بمصر وما وصفه بأنه «إنقلاب عسكري» كان وراء التوتر الدبلوماسي بين القاهرة وأنقرة.

ولفتت الصحيفة إلى أنه من الصعب القول بأن تسبب «أردوغان» في انخفاض العلاقات مع دولة إقليمية رئيسية مثل مصر هو نجاح دبلوماسي لاسيما في ظل التطورات المهمة في منطقة الشرق الأوسط، وهذا ما دعا الرئيس التركي «عبدالله جول» لتخفيف حدة الأمر والقول أن الأمر مؤقت، معربًا عن أمله في تحسن العلاقات بين البلدين، في حين أضاف وزير الخارجية التركي «داود أغلو» خلال زيارته للبحرين أن بلاده لا تقصد التدخل في الشأن المصري الداخلي ولكن مجرد احترام خيار الشعب المصري فنحن لا ندعم طرفاً بعينه.

وأوضحت الصحيفة أن رد «أردوغان» على انخفاض العلاقات الدبلوماسية بين مصر وتركيا بأنه لن يغير موقفه، وأنه أتى لإرضاء أنصاره الذين يحبون الموقف الموحد مهما كانت الظروف أو النتائج، ولكن هذا المبدأ غير حقيقي على الإطلاق فبعد أن استعادت تركيا سفيرها في القاهرة في أغسطس الماضي احتجاجًا على مجزرة رابعة العدوية ردت مصر بالاسلوب ذاته، وبعد 3أسابيع أرسلت أنقرة سفيرها مرة أخرى رغم أنه لم يتغير شيء على أرض الواقع، ولم تبد القاهرة آنذاك ردًا واضحًا، ولكن تركيا اضطرت لذلك بسبب صالحها في المنطقة.

وأشارت الصحيفة إلى أن «أردوغان» ليس صادقًا في موقفه من مصر لأنها لو كانت لا تعترف بحكومة الانقلاب، كان من المفترض أن تتعامل معها مثل ماحدث مع إسرائيل، لكنها لم تفعل، بل نجحت مصر في التقدم خطوة على أنقرة في لعبة الشطرنج الدبلوماسي.

ومضت الصحيفة تقول إن مصر وضعت قدمها على أرض صلبة عندما اتخذت هذا القرار لأن الحكام العسكريين يعرفون أنهم يحظون بدعم قوي من القوة السنية بالمنطقة على رأسها المملكة العربية السعودية.

وفي الوقت نفسه أظهرت الولايات المتحدة وروسيا أنهم على استعداد للعمل مع الحكومة المصرية الحالية، خاصة بعد أن أرسل كلا البلدين وزيري خارجيتهما إلى القاهرة، وفي النهاية وجدت تركيا نفسها البلد الوحيد الذي أدان إطاحة الجيش المصري بالرئيس الإسلامي «مرسي».

ورأت الصحيفة أن هذا الزخم السياسي يحدث في الوقت الذي تحاول فيه تركيا الخروج من عزلتها الإقليمية بسبب سلسلة من الحسابات الخاطئة من قبل حكومة «أردوغان» تجاه الشرق الأوسط، وعلى هذا النحو تسعى تركيا إلى مقاربة جديدة مع العراق وايران.

وطالبت الصحيفة «أردوغان» بالتوقف عن محاولات تعزيز أجندة إسلامية والعمل بدلا من ذلك على مصالح تركيا.

ليس هناك مخاوف من اتفاقية «جنيف»

طرحت مجلة «فورين بوليسي» الأمريكية أفكارها حول اتفاقية «جنيف» مشيرة في البداية إلى أن الإتفاق هو إتفاق إطاري، أي مؤقت لمدة ستة اشهر ويهدف إلى اختبار مدى استعداد الأطراف إلى توقيع اتفاقية أهم وأشمل بعد انقضاء المدة المقررة.

ورأت المجلة أن رغبة الرئيس الإيراني «حسن روحاني» في تخفيف مبكر للعقوبات من أجل إنعاش إقتصاد بلاده يقابله عدم رغبة الدول الغربية في التفاوض معه طالما العمل مستمر في الوحدات النووية الجديدة خاصة في مفاعل «آراك» النووي. لذا، فأن التحدي الحقيقي سيظهر في الفترة المقبلة.

الإرهاب والإخوان

› محمد فودة

هي ليست واقعة خاصة تحدث هنا أو هناك. ليست قضية ثأر بل هي قضية عامة. هي قضية مصر.. هم يثأرون من الشعب المصري الذي طردهم فى قمة فشلهم. وبعد أن كانوا واثقين أنهم تمكنوا من زمام الأمور.. ويحتمون الآن بالتنظيم العالمي للإخوان المسلمين. الواهمون أيضاً أنهم بأموالهم سوف يقضون على إرادة الشعب وعلى ثورته الخالدة في 30 يونيو 2013. هذه الثورة التي لم تسقط الإخوان فقط بل أسقطت أمريكا وأسقطت المد الصهيوني ضد مصر، وأسقطت التطاول الإسرائيلي والتمكين الأمريكي الذي أخذ قوته منذ أربعين عاماً وهو يصول ويجول ويهددنا بقطع المعونة ضدنا.. وكلها أوهام في أوهام.. وها هي قد ظهرت الحقيقة فقد باعت لنا أمريكا الوهم وكانت تبيع لنا الأسلحة الفاسدة التي انتهت مدة صلاحيتها أو هي أقرب للخردة.. المهم اليوم أن الشعب المصري قد عرف الحقيقة. عرف طريقه وعرف أيضاً أنه لن يعود إلى الوراء وكذلك لن تعود عقارب الساعة، اليوم يحاول الإخوان المسلمون الثأر من الشعب المصرى يحاولون إحراق إنجازاته ولكن هذا محال.. فيقتلون جنودنا وضباطنا الشجعان ويحرقون وسائل المواصلات.. وكأنهم بهذا قد وصلوا إلى قمة أغراضهم ناسين أن الشعب حين فوض الفريق أول عبدالفتاح السيسي نائب رئيس الوزراء ووزير الدفاع. لم يكن مجرد تفويض على الورق.. لأنه كان تفويضاً حياً حيث نزل عشرات الملايين فى شوارع مصر من أقصاها إلى أقصاها واثقين أن السيسي لن يخذلهم وأنه سوف يحمي مصر من الحرب الأهلية القذرة التى أرادوا أن يشعلوها والتى بدأت رحاها بالفعل في منطقة الاتحادية وفي المقطم وفي شوارع القاهرة.. وكان الرجل عند كلمته.. وبسرعة قام بتطهير مواقع الفساد من أعلى مصر إلى جنوبها.. وحوطت مدرعات القوات المسلحة شوارعنا لتحمينا.. حتى التف حولها الناس شاعرين بالأمان والسعادة.. بل وصل الأمر أن الأهالي يلتقطون ولايزالون يلتقطون الصور مع ضباط وجنود الجيش والشرطة. وكأنهم يعلنون التأييد وكأنها استفتاء على حب الشعب للجيش والشرطة.. لم يشعر الشعب بالأمان إلا حينما أمر السيسي رجاله بالنزول إلى الناس لحمايتهم.

وتتوالى الأحداث.. الكارثة والهم الأكبر كما نعلم موجود فى سيناء. بؤر إجرامية تضخمت ليس فى خلال العام الإخوانى فقط.. بل تضخمت للأسف خلال أكثر من عشر سنوات.. تصول وتجول وتهدد الناس.. ولا أحد يردعها.. ولأول مرة نعرف أن مصر فى شخص الفريق أول السيسي يحارب الإرهاب من خلال خطة محددة مرسومة ومدروسة وليس مجرد دفاع وصد ورد. وهو ما لم نكن نعرفه من قبل.. لم تكن مصر تعرف كيف تحارب الإرهاب، كان مجرد مدفع فى مواجهة مدفع آخر.. وينتهى الأمر عند هذا الحد.. ولكن السيسي لا يؤمن بأسلوب المسكنات ولا يعترف بأسلوب الحلول الوقتية التى تسعى لإسكات حدث يهدد أمن البلاد.. القضية عند الرجل قضية أمن قومي هو أمن مصر وأمن شعب مصر الطيب الذى لا يعرف أسلوب العصابات ولا يعيش أبداً بمفردات حروب الشوارع، فشعب مصر متحضر ولا يعرف العنف.. ولا يقبل التقسيم.. هو شعب واحد فى مواجهة عصابات تتحدى تواجد هذا الشعب وتسعى لتشتيت قواه.. وفي النهاية.. فإن إرادة الشعب هي الغالبة بإذن الله.

حول العالم

إسرائيل تواصل أكبر مناورات جوية في تاريخها

■ القدس المحتلة / وكالات :

يواصل سلاح الجو الإسرائيلي مناورات هي الأكبر من نوعها في تاريخ إسرائيل بمشاركة اليونان وإيطاليا وسلاح الجو الأميركي، وذلك في مطار عوفدا بقلب صحراء النقب شمال مدينة إيلات، بالتزامن مع مناورات عسكرية أخرى بعسقلان تحاكي احتلال قطاع غزة.

وتركز المناورات على خوض معارك جوية وجها لوجه، والتصدي للمضادات الأرضية. وقالت الأنباء إن المناورات الأولى تحمل عبر وسائل قتالية رسالة واضحة إلى الدول الست الكبرى -التي توصلت لاتفاق نووي مع إيران- وهي الضغط على تلك الدول لتحسين شروط الاتفاق وإبقاء خيار الحرب حاضرا بقوة على الطاولة.

وأضافت أن هذه المناورات -التي تركز على الخبرات القتالية الجوية بين المقاتلات ومحاكاة العمليات القتالية- تحمل أهمية تعزيز هذا التحالف الإستراتيجي، ولا سيما بعد انقطاع العلاقات العسكرية مع تركيا -التي كانت تشارك في هذه المناورات بشكل دوري- على خلفية الهجوم الإسرائيلي على سفينتها «مرمرة» التي كانت متجهة إلى غزة في مايو 2010.

يشار إلى أن إسرائيل رفضت الاتفاق النووي المبدئي ووصفه رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو بأنه «خطأ تاريخي»، وذلك لأن تل أبيب تريد من إيران وقفا كاملا لعمليات تخصيب اليورانيوم، مؤكدا أن إسرائيل في حلّ من هذا الاتفاق وأنها «تحتفظ لنفسها بحق الدفاع عن أمنها الإستراتيجي دون الرجوع إلى أحد».

وكانت إسرائيل نفّذت قبل أسابيع مناورات عسكرية جوية للتدريب على بلوغ أهداف بعيدة المدى والتزود بالوقود في الجو، وهي عناصر مهمة في توجيه ضربات جوية للمنشآت النووية الإيرانية إذا ما اتخذ قرار بذلك.

وكان قائد البحرية الإسرائيلية الأدميرال رام روتبرغ بحث الأحد مع نظيره الأميركي الأدميرال جوناثان غرينيرت -الذي يزور إسرائيل- مسائل إستراتيجية تتعلق بالتعاون بين الجيشين الإسرائيلي والأميركي.

يأتي ذلك بالتزامن مع مناورات عسكرية بدأها الجيش الإسرائيلي لتحقيق أهداف على جبهة أخرى، ولا سيما أنها تحاكي احتلال قطاع غزة.

وذكرت وسائل إعلام إسرائيلية أن هذه هي المرة الأولى التي يتم فيها إجراء هذه المناورة بشكل واسع، لكن لا ينتشر فيها جنود بل يشارك فيها ضباط يتجولون في عسقلان بسيارات عسكرية ويحتلون شوارع المدينة.

ويشارك في هذه المناورات -التي تستمر حتى اليوم الأربعاء- سلاح البحرية للتدريب على التنسيق مع القوات البرية. وقال الجيش إنه تم اختيار مدينة عسقلان لإجراء المناورة فيها بسبب الشبه بينها وبين مدينة غزة.

وهذه ليست المرة الأولى التي يتدرب فيها الجيش الإسرائيلي على احتلال غزة، لكن هذه المناورة هي الأكبر من نوعها، وكانت قوات من أسلحة المشاة والمدرعات والهندسة قد تدربت في الماضي على احتلال غزة في القرية الفلسطينية الكبيرة التي أقيمت في قاعدة تسيئليم للتدريبات البرية.

برلين تنتظر جهودا من واشنطن لإعادة الثقة

■ برلين / وكالات :

قالت الحكومة الألمانية إنها تنتظر جهودا مكثفة من الولايات المتحدة لإزالة الغبش الذي عكر صفو العلاقة بين البلدين في أعقاب الكشف عن فضيحة تجسس أجهزة أمنية أميركية على مواطنين في ألمانيا على رأسهم المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل.

وطالب وزير الخارجية الألماني غيدو فسترفيله بالمزيد من الكشف عن حقيقة الفضيحة وبقواعد واضحة من أجل المستقبل، مشيرا إلى أن «الثقة قد ضاعت ولابد من استعادتها».

وجاء الطلب خلال لقاء المسؤول الألماني عضو مجلس الشيوخ الأميركي كريستوفر مورفي وعضو مجلس النواب الأميركي غريغوري ميكس في برلين.

من جهته قال وزير الداخلية الألماني هانز بيتر فريدريش إن من الضروري أن يبذل الجانب الأميركي «جهودا خاصة» لاستعادة الثقة المفقودة.

واعتبر فريدريش في تعليق على فضيحة التجسس أن عمليات التنصت بين الأصدقاء «غير مقبولة على الإطلاق»، وأنه يأمل أن يتخذ الكونغرس الأميركي المبادرات الضرورية لمنع وقوع مثل هذه الأحداث مستقبلا.

كما شدد العديد من أعضاء البرلمان الألماني الذين التقوا بالسيناتور مورفي والنائب ميكس على ضرورة وضع قواعد واضحة تحدد عمل أجهزة المخابرات.

وتهدف زيارة مورفي وميكس لبرلين إلى إجراء العديد من المحادثات مع أطراف ألمانية مختلفة لإزالة التوترات التي شابت العلاقات بين البلدين منذ فضيحة التجسس.

وأقر مورفي بأن أجهزة المخابرات في بلاده لم تلتزم الحذر اللازم دائما في عملها، ووصف القلق الألماني بشأن ممارسات هذه الأجهزة بأنه «مشروع»، لكنه أشار في الوقت ذاته إلى مدى أهمية الشراكة بين أوروبا وأميركا قائلا إن هذه العلاقات أقوى من أن تتضرر جراء هذه القضية.

وأكد ويكس من جانبه ضرورة عدم اكتفاء الجانب الأميركي بمجرد توجيه كلمات التهدئة للجانب الألماني، وقال إن «الأفعال مطلوبة الآن» وإن من الضروري تعزيز العلاقات بين الطرفين من أجل صالح كل منهما.

وأثارت التقارير التي كشف عنها في الأشهر الماضية بشأن تجسس وكالة الأمن القومي الأميركية على البيانات الشخصية للعديد من المواطنين الألمان استياءً واسعا في ألمانيا، ثم احتدت لهجة الحوار بين الحلفاء الألمان والأميركيين بعد تقارير تحدثت عن تجسس وكالة الأمن القومي الأميركية على ميركل نفسها.

وردا على ذلك، قالت الولايات المتحدة إنها تنظر في مدى حقيقة هذه الاتهامات، غير أن الأمر لم يصل بعد لدرجة تقديم الرئيس الأميركي باراك أوباما اعتذارا للألمان.